

المنطقى

نقد المنطق الرمزى

المنطق صناعة يونانية ، وأرسطو هو الذى وضع أصول ذلك العلم حتى لقد سماه العرب « صاحب المنطق » . ولم يجعل صاحب المنطق - كما ذكرنا من قبل - المنطق علماً من العلوم بل آلة لها ، وتتلخص نظريته المنطقية فى كتابيه التحليلات الأولى والثانية ، أى فى القياس والبرهان . وظل المنطق الأرسططاليسى سائداً فى العصر الوسيط حتى ظهر ديكارت وبيكون فهاجما قياس أرسطو هجوماً شديداً ، وبيننا عقمه فى الكشف عن حقائق جديدة . ولما تقدمت العلوم الرياضية والطبيعية والبيولوجية فى القرن التاسع عشر تقدماً شاسعاً كان من الطبيعى أن يعاود العلماء والفلاسفة النظر فى المنطق فى ضوء المناهج العلمية الحديثة . وظهر منطلقان جديدان أحدهما يعتمد على الرياضة والآخر على علم الحياة . غير أن المنطق الرياضى الجديد هو الذى نال شهرة كبيرة ، وهو الذى أحدث ثورة حقيقية فى المنطق القديم . أما المنطق الآخر فإنه يعد استمراراً لمنطق بيكون وجون استيوارت مل^٥ ، أى المنهج التجريبي النافع فى العلوم الطبيعية والحيوية . وانتهت رياضة المنطق الرياضى إلى برتراند رسل^(١) فى العصر الحاضر . ويسمى هذا المنطق كذلك بالمنطق الرمزى ، أو منطق العلاقات ، ويعتمد على بعض أسس نلخصها فيما يلى . فى باب التصورات concepts ، كان المنطق القديم يعتمد على المفهوم لاعلى الماصدق ، أما المنطق الرياضى فاعتماده على الماصدقات . ويترتب على هذا الاختلاف فى وجهة النظر اختلاف فى نظرية

(١) انظر كتابه « أصول الرياضيات » والجزء الأول منه فى المنطق الرياضى ، ترجمة الدكتورين

محمد مرسى أحمد ، وأحمد فؤاد الأهواني ، ١٩٥٨ - دار المعارف .

الحد أو التعريف . وفي باب الأحكام والقضايا انتهى المنطق الرياضى إلى تحليل « صورة » الحكم ، وانتهى إلى صور أولية رمزية تبين العلاقة بين الموضوع والمحمول وكيف يرتبطان ، ويرجع صدق القضية إلى احترام هذه الصور التي تطبق على عالم الواقع .

وظهر ديوى فى الوقت الذى كانت حركة المنطق التحليلى على أشدها . ومن الطبيعى أن ينتقد ديوى ذلك المنطق الجديده ويبين عيوبه ، حتى يبرر منطقته الجديده . وأهم عيب فى المنطق الرياضى إخفاله عنصر الزمان ، واعتراضه على الأحكام التقديرية ، أو الأحكام العملية بوجه عام . ونحن نستخدم المنطق لفائدته فى الحياة العملية ، فهو خادم لنا لا سيد يجب احترامه . ولذلك وصف أحد النقاد منطق ديوى بأنه منطق للفائدة^(١) Logic for use .

لقد قيل عن المنطق إنه العلم الذى يبحث فى قوانين الفكر الضرورية ، أو أنه علم العلاقات بصرف النظر عن صلتها بالفكر . ولكن ديوى لا يوافق على هذا الاتجاه ، أى عزل قوانين الفكر ، أو العلاقات عن العالم الواقعى الذى نفكر فيه ، بل مهمة المنطق الأساسية هى « البحث فى علاقة الفكر من حيث هو كذلك بالواقع من حيث هو كذلك »^(٢) وهذه الصلة بين الفكر والواقع صلة لا انفصام فيها ، فلما فصل بعض المناطق بين قوانين الفكر وبين الواقع خيل لإلهم أن هذه القوانين متعالية ثابتة وأنها الأصل فى العالم الواقعى . ولو رجعنا إلى أنفسنا ورأينا كيف نفكر ، لرأينا أننا نفكر فى كل شئ وحول كل شئ : « فى الثلج الموجود على ظهر الأرض ، فى القعقة والزلزلة مما ينشأ من باطنها ، فى علاقة مذهب منرو باضطراب الأحوال فى فنزويلا ، فى علاقة الفن بالصناعة ، فى الصفة الشعرية لصورة من ريشة بوتشلاتى ، فى معركة ماراثون ، فى التفسير الاقتصادى للتاريخ ، فى التعريف الصحيح للسبب ، فى أفضل طريقة لتخفيض

(١) Piatt, Dewey's Logical Theory, in Schilpp p. 111.

(٢) Essays in Experimental Logic, p. 81.

المصرفات ؛ في تجديد علاقات صداقة انفصمت عراها وكيف يكون ذلك ؛ في حل معادلة هيدروناميكية ، إلخ »^(١) . وفي هذه الأمثلة المتعددة نجد أموراً كثيرة قد تكون موضوعات للفكر : أحداثاً ، وأفعالا ، وقبها ، ومثلا عليا ، وأشخاصاً ، وأمكنة . ولا يقف التفكير عند هذا الحد اليسير من بحث أمور الحياة العادية بل يشتغل كذلك بالبحث في الأمور الطبيعية والأحوال الاجتماعية وتقدم المجتمعات البشرية . والتفكير في مثل هذه الأمور كلها تابع للعمل والسلوك ، وهو يتدخل للتوسط في التغلب على الصعوبات التي يواجهها الإنسان .

صفوة القول الحياة العملية هي الأصل الذي يترتب عليه التفكير ، فالعمل مباشر والنظر تابع ، والبناء في الحل الأول والنقد في الحل الثاني ، معيشة يسودها التقييم ثم وصف يتسم بالتجريد . وهذا لا ريب انقلاب في وجهة النظر المنطقية ، لأن سائر المنطق القديم كان يقدم النظر على العمل ويجعل قوانين الفكر أسمى وأثبت وأضبط من قواعد السلوك ومعايير العمل . وإنما كانت هذه الأمور العملية غير يقينية لأنها حادثة ، متغيرة ، متطورة ، وبمعنى آخر خاضعة للزمان ، أي تبدأ في الماضي وتستمر في الحاضر ولها تطور محتمل في المستقبل . ومهما يكن من شيء فهذه هي حقيقة هذا العالم الذي نعيش فيه ، ولا حيلة للمنطق أن يهرب إلى عالم ضروري ثابت يقيني في عالم الفكر وحده ، بل ينبغي على المنطق أن ينظم بفكره ما يعيشه في عالم الواقع .

الخطأ الذي يقع فيه المنطق التحليلي إذن هو إغفال عنصر الزمن . ومن ثم هرب إلى فلسفة مثالية أو منطق رياضي . وميزة المثالية تقوم في قوة الفكر واتساقه وشموله في مقابل معطيات الحواس التي يبدأ العلم منها وينتهي إلى مجموعة من القوانين مرتبطة منسجمة . وذهبت المثالية إلى أن نتائج العلم أسمى مرتبة من معطيات الواقع ، وأن عالم الواقع مظهر أدنى من مظاهر عالم الفكر ، من حيث إن الحقيقة هي المطابقة المنطقية بين عالم الفكر وعالم الواقع . وبذلك تثبت المثالية

وجود العالم الواقع المحسوس من صدق وجود عالم الفكر وانتظامه . وعلى عكس ذلك تبدأ الواقعية من الأمور التي انتهت إليها المثالية ، أى من الأشياء التي انتهى إليها العلم المبرهن عليه . فالأشياء المحسوسة هي الأشياء الحقيقية ، وهي موضوع المعرفة ، وهي حقائق واقعة وهي أصل تفكيرنا وليست من بناء التفكير . ومن هنا كان ديوى من حيث كان يسلم بالأشياء الواقعة خاضعاً لميتافيزيقا معينة دون أن يشعر ، هي مذهب الواقعية ، وكان منطقها كما سماه في أول الأمر منطقاً تجريبياً . وقد انتقده برتراند رسل من هذا الوجه . حقاً يذهب ديوى إلى رفض المعطيات بالمعنى الذى يعتقده التجريبيون من أنها نقطة البدء فى المعرفة ، ويدعو إلى القول بوجود عملية من « البحث » inquiry يتغير فى خلالها الذات والموضوع على حد سواء . وهذه العملية متصلة خلال الحياة بل خلال تاريخ الجماعة الثقافية . ومع ذلك ففيما يختص بأى مشكلة واحدة فلا بد من وجود بداية ، وهذه البداية تسمى « موقفاً situation » . والموقف كما يقول : هو « كل وجودى له صفات وهذا الكل فريد » وأن « كل موقف حين نحله نجد أنه منبسط يشتمل فى ثناياه على تمييزات وعلاقات متعددة على الرغم من تعددها تكون كلاً كيفياً موحداً » وأن « الأشياء المفردة والأحداث المفردة تحدث داخل الموقف » . فنحن « نبرز الأشياء أكثر مما نشير إليها ، وليس ثمة ما يسمى قبولا سلبياً ، وما نسميه بالمعطى فهو مختار ، وأولى أن يكون مأخوذاً لا معطى » (١) .

وفضلاً عن نقد رسل لغموض مثل هذه الاصطلاحات كالبحث ، والموقف ، فإن نقده الأساسى فى هذه الناحية يقوم على وجود ميتافيزيقا لا يصرح بها ديوى ، وهي التسليم بوجود الأشياء الخارجية .

وإذا كان رسل قد انتقد ديوى مر النقد ، فإن ديوى قد انتقد رسل نقداً أشد فى منطقته الرياضى ، بدأه منذ استهلال هذا القرن فى كتابه « دراسات فى النظرية المنطقية » و « مقالات فى المنطق التجريبي » وزاد عليه فى كتابه

الأخير « المنطق أو نظرية البحث » . في مقدمة كتاب المقالات يقول :
 « صعب هذا الإحياء للواقعية حركة هامة في الرياضيات والمنطق ، نغني
 محاولة إخضاع التمييزات المنطقية لمناهج الرياضة ، وفي الوقت نفسه أصبح
 موضوع الرياضة من العموم بحيث أصبح نظرية في أصناف الحدود والقضايا
 وترتيبها — على الجملة منطقاً . وقد رأى بعض المفكرين في الرياضيات نموذج
 المعرفة بسبب ما فيها من تحديد ونظام وشمول » (١) .

ويقول في مقدمة كتابه « المنطق أو نظرية البحث » معتذراً عن استخدام
 الرموز ، وهي أساس المنطق الرياضي الحديث ما نصه : « نظراً إلى ما وصلت
 إليه حالة المنطق الراهنة فإن إغفال أى محاولة للصياغة الرمزية يثير ولا ريب
 اعتراضاً خطيراً في ذهن كثير من القراء . وليس هذا الإغفال راجعاً إلى نفور
 من مثل تلك الصياغة يرجع إغفال الرمزية أولاً إلى نقطة ذكرتها في
 الكتاب وهي الحاجة إلى نشوء نظرية لغوية عامة لا يتفصل فيها الصورة عن
 المادة ؛ وثانياً إلى هذه الحقيقة وهي أن وجود مجموعة كاملة من الرموز يعتمد على
 نظام سابق من الأفكار الصحيحة عن التصورات والعلاقات التي نصوغها
 رمزياً » (٢) .

وهكذا ألقى ديوى بجرة قلم المنطق الرمزي الذي ينادى به رسل .

موضوع المنطق

وللمنطق موضوع قريب وموضوع بعيد . ولاخلاف بين المناطق على موضوع
 المنطق القريب ، الذي هو ميدان علاقة القضايا بعضها ببعضها الآخر ، مثل
 الإثبات والنفي ، والدخول تحت قضايا أو عدم الدخول ، الفرد والعام وغير ذلك .
 ولا يشك أحد في أن العلاقات التي تعبر عنها مثل هذه الألفاظ : هو وليس

Essays, p. 28-29.

(١)

Logic, The Theory of Inquiry, p. IV. (٢)

هو ، إذا . . . إذن ، ليس . . . ولكن ، و . أو ، بعض وكل . . . تنتمي إلى موضوع المنطق انماءً يجعل من المنطق ميداناً خاصاً .

ولكن الخلاف بين المناطقة يبدأ من البحث في هذه الأمور السابقة أهي صور بحتة لها وجود مستقل قائم بذاته ، أم أن هذه الصور صور لموضوع ؟ وإذا كان الأمر كذلك ما هذا الموضوع التي تستمد هذه الصور منه . وماذا يحدث للموضوع حين يتشع بوشاح الصورة المنطقية^(١) ؟

ونحن نرى من هذا النص أن ديوى لم يغير وجهة نظره التي أعلنها في بداية القرن. من أن موضوع المنطق هو عالم الواقع الذي نعيش فيه ، ومحاولة الربط بين عالم الفكر وعالم الواقع . إنه منطق يتلاءم مع نزعة ديوى الفلسفية . نزعته الإنسانية نحو التربية والحضارة والمجتمع . منطق يتفق مع سلوك الإنسان كل ساعة وكل يوم حين يُصدر أحكامه على المواقف ، ويزنهما ، ويرجح مسلماً على غيره . منطق لا تنتهي أحكامه بتقرير القضايا التي تصل بين الموضوع والمحمول . ولكنه منطق أحكامه مفتوحة غير مغلقة نظراً إلى استمرار الأحكام واتصالها في مجرى الخبرة .

إنه منطق يدخل في حسابه عامل الزمان ، ما دام يرجع إلى الأحداث الواقعة ، أو ما يسمى بالقضايا الوجودية existential . وفي اللغات الأجنبية تقوم الحمل اللغوية على أفعال ، فهي كلها فعلية . على حين أن اللغة العربية تستعمل الحمل الإسمية . ولذلك كانت مناقشة المسألة من جهة اللغة أوضح في اللغات الأوروبية منها في اللغة العربية. فقولنا: «هذا الشيء أحمر اللون This is red إما أننا نعني به أنه قد أصبح أحمر أى تغيرت صفته إلى الاحمرار . وإما أن له القوة على تغيير شيء آخر بأن يجعله أحمر . وفي الحالين يقتضى التغيير انتقالاً من ماضٍ إلى حاضر إلى مستقبل . وليس في الأشياء الموجودة في الطبيعة حدود ونهايات ، إنها في جريان دائم واتصال مستمر . لا يوجد في الطبيعة

حدود . ولكننا حين « نحكم » نحدد . وعندما نحدد نرتب وننظم . « فالحكم تعديل لموقف سابق موجود غير مستقر كان أم غير محدد إلى موقف محدد . وحيث كان الأمر كذلك ، فالحكم دائما شخصي بالمعنى الذى يتميز فيه الشخص individual عن الخاص particular والفردى singular على حد سواء ، فالحكم شخصي من جهة أنه يشير إلى موقف كينى شامل . ومن هذا الوجه لا توجد أنواع مختلفة من الأحكام ، بل مظاهر متميزة أو تأكيد للحكم بحسب المظهر الذى يقع عليه التأكيد فى الموضوع »^(١) .

بعبارة أخرى يريد ديوى أن يقول إن هذه القضايا مثل « الحديد صلب » و « الماء سائل »^(٢) و « النار محرقة » وغير ذلك مما درج قدامنا المناطق على القول به ، وبما ورثهم الرمزيون فى استبدال الرموز بالألفاظ . لا يمكن أن تكون أحكامها صحيحة أو دالة منطقياً ، لأنها تشير إلى حقائق مطلقة . فليس الماء سائلا على الإطلاق ، بل فى ظروف معينة ، وفى مواقف خاصة . وبدلا من أن نتخذ الحكم أساس التفكير ، كما فعل كانط من قبل ، ينبغي أن نجعل « الموقف » أساس التفكير ، وأن نصل بين الموقف وبين البيئة من جهة ، وبين الشخص من جهة أخرى .

والمواقف تزخر بالأشياء والأحداث وتكون سياقا متصلا ، وهذا الكل المتصل السياق هو الذى يسمى « الموقف » . ونحن حين نفكر ، ونحكم على أشياء فى هذا الموقف ، فإنما يكون ذلك لأجل توجيه السلوك فى نهاية الأمر . وهذا يقودنا إلى المسألة الثانية الهامة فى منطق ديوى ، وهى أحكام القيمة ، أو الأحكام العملية .

(١) Logic : p. 220.

(٢) نلاحظ أن اللغة العربية تغفل فى هذه القضايا الزمن بتاتا ، أى أن صفة السيولة بالنسبة للماء صفة مطلقة ، أما فى اللغات الأوروبية فالرابطة وهى فعل الكينونة تدل على الأقل على الزمن الحاضر .

صدق القضايا

ولكى نفهم وجهة نظر ديوى ، ينبغي أن نرجع إلى المنطق التحليلي ، ذلك المنطق الذى يلغى بجرة قلم الأحكام التقديرية ، لأنها لا تقرر واقعاً ، ولا يمكن أن نصفها بالصدق أو الكذب . خذ مثلاً القضايا الآتية : هذه الصورة جميلة ، أو أرى أن استثمار المال فى الأسهم الصناعية أحسن من استثمارها فى شراء أرض زراعية ، أو الأوفق أن يستيقظ المرء مبكراً ، وأمثال هذه القضايا لا تعد عند بعض المناطق صادة ولا كاذبة ، فهى لذلك غير علمية .

وقد أعنى ديوى نفسه من عبء القول بالصدق والكذب ، والصدق عند هؤلاء المناطق هو مطابقة ما فى الذهن لما هو فى الواقع ، وهو ما يُعبر عنه بالحق truth . فلم يستعمل هذا الاصطلاح فى كتابه الأخير عن « المنطق أو نظرية البحث » .

وقد فطن برتراند رسل إلى تهرب ديوى من فكرة الحق أو الصدق ، فقال : إن هذه الفكرة فيما يبدو ليست بذات أهمية فى منطق ديوى ، وإنه فتش عنها فى كتابه فوجدها فى هامش إحدى الصفحات . نقلاً عن بيرس من أن « الرأى الذى يتفق عليه جميع الباحثين اتفاقاً مطلقاً هو ما نعينه بالحق ، والموضوع الذى يمثل هذا الرأى هو الواقع » وتعريف آخر أدق من ذلك ولكنه مختلف عنه ، لأنه يجعل الحق مطابقاً لحد مثالى يسمى إلى بلوغه البحث ليصل إلى اعتقاد علمي . وطبقاً للتعريف الأول يخضع الحق لآراء المجتمع . ولما كان اصطلاح الحق مدعاةً لكثير من الغموض فقد عدل عنه ديوى إلى استعمال اصطلاح آخر هو « الحكم المضمون "warranted assertibility" كما عدل عن مذهب البرجماتية إلى مذهب العمليات العقلية operationalism ، لأن البرجماتية أصبحت مثاراً لكثير من التأويل المنحرف . ونحن نعلم أن برجماتية جيمس كانت تقوم على مذهب فى الحق وفى الحقيقة لم يرض عنهما ديوى .

يقول ديوى - فى رده على اعتراضات رسل - إنه يميز بين الصحة Validity وبين الحق truth . فالحق هو الحد المثلث للبحث المتصل الذى لم يزل . وقد وجد رسل فى هذا التعريف عسراً شديداً بسبب مبدأ اتصال البحث ، ويبدو أنه يأخذ الحق بمعنى صحة القضية فى التو والساعة ، أما الحق فى أى قضية راهنة ، طبقاً للتعريف المذكور ، فإنه خاضع لنتائج البحث المتصل . وهذه النتائج ليست حقاً نهائياً بل مؤقتاً . وكلما امتد نطاق البحث كلما قرب المرء من الحق ، فالحق غاية تقترب منها ولكننا لا نبلغها تماماً (١) .

الأحكام التقديرية

ولنرجع إلى الأحكام العملية. والذى يذهب إليه ديوى: « أن كل بحث موجه يشتمل بالضرورة على عامل عملى ، على نشاط نحو العمل والصنع يغير من شكل المادة الموجودة السابقة » . « وإن ما يُروى فيه المرء كل يوم يتصل إلى حد كبير بمسائل تتعلق بما نفعله أو نصنعه . وكل فن تواجهه وكل مهنة تواجهها دائماً مشكلات من هذا النوع . ولو أننا شككنا فى وجودها لكان ذلك مساوياً لإنكارنا تدخل أى عنصر عقلى فى أى صورة من صور العمل ، ومساوياً لقولنا إن قراراتنا فى الأمور العملية هى ثمرة أهواء تعسفية للنوازح ، أو الهوى ، أو العادة العمياء ، أو العرف . فالفلاح ، أو الميكانيكى ، أو المصور ، أو الموسيقى ، أو الطبيب ، أو المحامى ، أو التاجر ، أو الصانع ، أو مدير المصنع ، يبحث دائماً ما أفضل شئ يفعل فيما بعد » (٢) .

وقد فطن ديوى منذ ابتداء اشتغاله بالمنطق إلى أن الأحكام العملية لها صفة منطقية ، على عكس ما يذهب إليه برتراند رسل مثلاً من إغفاله هذا النوع من الأحكام (٣) . ومثال هذه الأحكام التى يخرجونها من نطاق الأحكام المنطقية ،

(١) انظر مقالتي ديوى ورسل فى الصفحات 143-156. and 571-573. In Schilpp

Essays, p. 336. (٢)

Logic, p. 160-161. (٣)

كقولك : يحسن به أن يستشير طبيباً؛ ليس من الحكمة استئثار مالك في هذه الأسمم؛ هذا وقت مناسب لبناء بيت؛ إذا فعلت ذلك كنت مخطئاً . الخ .
 هذه الأحكام العملية لها صور منطقية في مذهب ديوى ، لأنها « أولاً »
 تعبر عن « موقف » لم يستقر بعد ، وهذا الموقف موضوعي كما أنه شخصي .
 فإذا قلت : « الوقت الآن أحسن الأوقات بالنسبة لى لأشترى أسهماً في السكة
 الحديدية » فهذا الحكم إنما هو حكم يدور حول نفسى بسبب أنه :
 « أولاً » حول مئآت من العوامل الخارجة عنى .

و « ثانياً » أن موضوعات الأحكام العملية تستلزم أن تكون عاملاً في إتمام
 الموقف بحيث تحمله إلى ^بخاتمته . فهناك فرق بين قضية تدل على حدوث ، مثل
 « لا يزال البيت محترقاً » أو « من المحتمل أن تمطر » وبين القضايا العملية التى
 ذكرناها من جهة أن الأولى تدل على نقص فى ذاتها ، أى أن البيت لم يتم
 احتراقه ، ولكنها لا تستلزم أن تكون عاملاً في تحديد إتمام الموقف .

و « ثالثاً » أن موضوع العمليات يرجع أحد مسلكين ويؤثر أحدهما على
 الآخر . أما الأحكام الوصفية فلا تأثير لها على موضوعها .

و « رابعاً » أن العمليات تحكم على الموقف بطريقة خاصة تجمع بين الغاية
 والوسيلة . فالغاية هى النتيجة الموضوعية التى نريد بلوغها ، وهى التى تحدد الوسائل
 وتكشف عن العقبات التى يجب اجتيازها بالرجوع إلى الظروف القائمة وبحبها .

وأحكام القيمة حالة من حالات الأحكام العملية^(١) . أى حول عمل شئ ،
 من الأشياء . وقد طال الجدل حول أحكام القيمة ، ويرجع هذا الجدل إلى الخلط
 بين الإحساس بقيمة شئ ، وبين الحكم بقيمة . فهناك فرق كما يقولون بين أن
 آكل طعاماً وألنذ بطعمه ، وأن أحكم على قيمة هذا الطعام . أى بين خير أو

تجربة مباشرة وبين خير نحكم به ونقدره . كالمطر قد يكون شراً حين يتساقط على شخص في الطريق ، ويكون خيراً لرى الزرع . فالحكم في الحالة الأولى نتيجة إحساس مباشر ، وفي الحالة الثانية نتيجة تقدير . غير أن هذا لا يعنى وجود حكمين متباينين للقيمة ، بل يعنى أننا لم نتخذ بعد حكماً^(١) . ذلك أن الحكم لا يكون إلا في موقف بأسره ، ونحن الآن نريد أن نحكم حكمين كوسيلة لموقفين متباينين ، أو كوسيلة لغايتين متعارضتين ، أى الضيق نتيجة المطر ، ونماء الزرع نتيجة سقوط المطر . والحكم بقيمة المطر على أساس التبرم به ليس حكماً قيمياً ، لأنه عاطفي وليس عملياً . أما الحكم العملي ، وهو المطابق لحكم القيمة فهو أننا لن نقف سقوط المطر بسبب الضيق منه ، بل على العكس نود استمراره لفائدته .

الأحكام العملية لا تشتغل بالبحث في قيمة الأشياء في ذاتها ، بل في طريق العمل كيف ينبغي أن يسير إلى كماله . حقاً قد يحكم أحدنا على قيمة الأشياء ، ولكن لا لذاتها ، بل لأثرها في حل الموقف ، فقيمتها ترجع إلى تأدية هذه الوظيفة ، مثال ذلك أريد أن أشتري رداءً ، وعلى أى هيئة وثمان يكون . فالمسألة ترجع إلى الأحسن بالنسبة للعمل ، لا الأحسن بالنسبة للأشياء . غير أنني في هذا البحث أنظر إلى قيمة الأشياء ، أى أثمان الملابس ، وطرازها ، ومتانتها ، ورخصها ، وجمالها ... إلخ . وهذه كلها صفات للأشياء لا من حيث هي كذلك ، بل من جهة تدخلها في إتمام موقف في المستقبل . فقيمتها هي قوتها على أداء هذه الوظيفة^(٢) .

الأحكام العملية والأخلاق

وقد قيل إن الأحكام العملية ليست علمية ، ولا يمكن من حيث هي كذلك أن تخضع للمناهج العلمية . ولو صح ذلك لانهدم مذهب ديوى من أساسه ، لأن فلسفته كلها — أو على الأقل الحديد في فلسفته — في إمكان تطبيق المناهج

العلمية على ميادين الأمور الاجتماعية والأخلاقية . وبحث هذه المسألة يقضى تحليل الأحكام العلمية وما المتصود بالعلم ، ثم النظر هل ينطبق المنهج العلمي طبقاً لهذا التحديد على الأحكام العلمية أو لا ينطبق .

والعلم مجموعة من المعارف المنظمة . هذا هو التعريف المتداول المقبول . فإذا نعنى بالنظام ؟ نعنى بذلك إما أن الوقائع فى ذاتها لها صفة النظام بصرف النظر عن الطريقة التى أدت إلى هذا الترتيب ، وإما أننا نعنى بذلك النشاط الفكرى فى الملاحظة والوصف والموازنة والاستدلال والتجريب والاختبار ، مما هو ضرورى للحصول على الوقائع ووضعها فى صورة متماسكة . الحق أن كل ما نصفه بقولنا « علمى » يدل على المعنيين معاً ، ولكن العلمى يدل أولاً على المنهج ، ثم على النتائج المترتبة على هذا المنهج .

ولعل النظر إلى موقف الرجل العادى وموقف العالم يوضح المقصود من « العلمى » . فالرجل العادى يقبل الأشياء على علاقتها ، ويسلم بها ، أما العالم فإنه ينتقد ويبحث ويفحص . وقد يجمع أحدهما فى نفسه بين الموقفين ، موقف التسليم وموقف النقد ، ولكن الانتقال من الموقف العادى إلى الموقف العلمى يدل على أن اعتقاداً ما لم يعد صالحاً أن يقوم بذاته ، وأن الاعتقادات أصبحت نتائج ، نتائج للبحث لا أساساً يقوم البحث عليه . والنظر إلى القضايا على أنها نتائج يعنى أولاً أن أساسها يقع خارجها ، هذا الأساس هو « البحث » ، وثانياً أن دلالة القضايا تقوم على قضايا أخرى . ويصبح موقفنا علمياً حين نتجه إلى القضايا الماضية للنظر فى صحتها validity ، من حيث إمكانها صياغة قضايا جديدة ترتبط بها ، وللنظر فى تثبيت معناها ، بالرجوع إلى استخدامها فى صياغة قضايا أخرى .

الخلاصة أن الصفة العلمية هى التى تؤكد « منطق البحث » لا منطق الصورة ، ومنطق البحث هو الذى يوضح المقصود من علم السلوك .

وإذا نحن لم نتجه بالصفة العلمية إلى جانب البحث فأكبر الظن أن مجموعة

المعارف المنظمة (أى العلم) ستصرف إلى الموضوعات الطبيعية والرياضية ، كما ترد مسائل السلوك إلى صور طبيعية ورياضية .

والمقصود هو التشابه في طريقة البحث لافى نتائجه .

ومع ذلك فلننظر إلى الاعتراضات التى توجه إلى التوحيد بين الأحكام الطبيعية والأخلاقية .

يقولون : لا يوجد اتصال أخلاقى لأن أساس الحكم الأخلاقى موجود فى تصورات متعالية لا تصدر عن الخبرة .

والحكم الأخلاقى مباشر وحدى ، ون ثم لا يمكن اعتباره نتيجة ، لا يمكن وضعه مع غيره من الأحكام فى نسق منطقي .

وأن الحكم المباشر لا يعدل ، ولا يطبق .

وأن الأحكام العلمية تستند إلى العقل على حين تستند الأحكام الأخلاقية إلى الضمير ، فلا تخضع لإشراف الفكر .

وأن الأحكام العلمية تعتمد على مبدأ السببية ، أى اعتماد كل ظاهرة على الأخرى ، أما الأخلاقية فتعتمد على مبدأ الغائية ، أى تستمد وجودها من مثل أعلى هو غاية لها .

وأن الأحكام الأخلاقية إنما كانت كذلك لأنها ليست علمية ، حيث إنها تتصل بالمعايير والقيم والمثل العليا لا بالحقائق والوقائع ، فهى تبحث فيما ينبغى أن يكون *ought to* ، لا بما هو واقع *what is* .

وأن الأحكام العلمية تقرر الوقائع فى تسلسلها زهائياً وارتباطها مكانياً ، فعرفة إحداها يفيد فى هدايتها إلى الوقائع الأخرى وضبطها . أما الأحكام الأخلاقية فإنها تتعلق بالأفعال التى لا تزال فى طريقها إلى الأداء ، وأن « معناها » يوجد فيما بعد وذلك بواسطة الحكم ، ولأجل ذلك من المفروض أن الحكم الأخلاقى يسمو على كل شئ فى الخبرة .

وأن الحرية ملازمة للأمر الأخلاقية بحيث لا يمكن لإجراء أى ضبط فكرى .

وأن الحكم الأخلاقي لا يقوم على وقائع موضوعية بل على الاختيار التعسقي أو الإرادة التحكمية ، تلك الإرادة التي نعبر عنها بضرب من الموافقة أو العزوف .

فإذا لخصنا هذه الاعتراضات في صيغة منطقية واحدة قلنا إن الهوة بين ما هو علمي وما هو أخلاقي ترتد إلى قضية لها نقيضتان ، وهما التمييز بين العام وبين الفردي ، أو بين الفكري وبين العملي . فالقضايا العلمية تشير إلى شروط تطويرية وإلى علاقات لها القدرة أن تصاغ موضوعياً . والأخلاقية ترجع إلى فعل فردي يعلو بطبيعته على الصيغة الموضوعية .

وأساس هذا التمييز أن الحكم العلمي كلي universal ، ومن ثم فهو فرضي أو شرطي ، وهو لذلك عاجز عن التعلق بالأفعال . أما الأحكام الأخلاقية فإنها واجبة categorical ، فهي فردية ومن ثم تتعلق بالأفعال .

يقرر الحكم العلمي أنه حينما يوجد ظرف أو بعض الظروف يوجد كذلك ظرف خاص آخر أو بعض الظروف الأخرى .

ويقرر الحكم الأخلاقي أن هذه الغاية لها قيمة واجبة ، ولذلك يمكن تحقيقها دون الرجوع لوقائع أو شروط سابقة .

يقرر الحكم العلمي ارتباطاً بين الشروط ، ويقرر الأخلاقي أن الفكرة غير مشروطة ولها أن تتحقق .

ولنا أن نتساءل الآن أولاً : هل صحيح أن الحكم العلمي يبحث في مضمونات لها بذاتها طبيعة عامة ؟ وثانياً : هل صحيح أن محاولة تنظيم الحكم الأخلاقي بواسطة الصياغة الفكرية يهدم القيمة الأخلاقية أو ينتقص من شأنها ؟

وجواب ديوى هو أن للأحكام العلمية نفس خصائص الأحكام الأخلاقية ، لأنها أولاً ترجع إلى حالات فردية ، وثانياً إلى أفعال . أي أن الحكم المنطقي واحد في الحالتين على السواء . ما دام النموذج المنطقي للأحكام العلمية يدخل في حسابه الفردية والفعل .

ومن جهة أخرى تحتاج الأحكام الأخلاقية في ضبطها إلى قضايا جامعة generic ، أى التى تقرر رابطة بين الشروط الداخلة ولها صورة موضوعية عامة . كما أنه فى الإمكان توجيه البحث للوصول إلى مثل هذه الكليات العامة .

إن الغرض الذى يهدف إليه العلم هو بلوغ القانون الذى يكون كاملاً كلما اتخذ صورة المعادلة أو على الأقل صيغة الدوام فى العلاقات أو الترتيب . ومن الواضح أن أى قانون سواء صيغ فى هيئة معادلة أو ترتيب فإنه لا يحمل بذاته حقيقة فردية ، بل ارتباطاً خاصاً لشروط معينة . ولكن كيف يصل العلم إلى بلوغ صيغ لها صورة العموم ، وماذا يعمل العلم بها بعد بلوغها ؟

تفخر العلوم الحديثة بأنها ذات صفة تجريبية ، سواء من جهة أصلها الناشئ من التجارب المحسوسة ، أو من جهة اختبار قوانينها وكلياتها بالرجوع إلى تطبيقها على التجارب المحسوسة . وهذا دليل على أن القضايا الجامعة تشغل مركزاً متوسطاً ، وأنها قناطر نعبر بها من تجربة محسوسة إلى تجربة أخرى . ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت القوانين العلمية مجردات فكرية تتمتع بمقدار تماسكها فى ذاتها وفيها بينها ، ونكون بذلك قد رجعنا إلى فكرة العلم فى العصر الوسيط .

وفضلاً عن ذلك فلو كانت قضايا العلوم الطبيعية والبيولوجية مطلقاً فإنها تكون عديمة النفع من الناحية العملية ، لأنها تعجز عن التطبيق ما دامت منعزلة عن الاتصال الفكرى بالحالات الفردية التى نريد أن نطبق عليها .

والآن وقد وجد ديبوى بين طبيعة الحكم العلمى والأخلاقى ، وأنها على حد سواء ينشدان العام ويرجعان إلى الخاص ، وأنها معاً ينبعان من الحالات الفردية ويتطوران إلى كليات عامة ثم يعودان فى التطبيق إلى حالات فردية ، يبين أن العلوم الطبيعية لها « مقولات » تخصها بالضرورة مثل وحدات المكان والزمان والكتلة والطاقة وغير ذلك . وهذه المقولات تعرف لنا الشروط التى تعمل فيها الأحكام العلمية . كذلك مواقف السلوك لها « مقولات » تعد منها بمثابة الأدوات الضرورية لحل هذه المواقف . فأنت تجد المناقشات الأخلاقية زاخرة بمثل هذه

الاصطلاحات كالطبيعي والروحاني . الحسي والمثالي . المعيار والحق ، الالتزام والواجب ، الحرية والمسئولية وغير ذلك . ولو أننا اتخذنا مثل هذه المقولات كالحرية والحق والواجب والمسئولية والجزاء لا على أنها مصطلحات جاهزة منعزلة ، صحيحة في ذاتها أو غير صحيحة ، بل اتخذناها على أنها أدوات نافعة في الوصول بالمواقف العملية إلى نتائجها ، لأمكن الارتفاع بالأمر العملية في السلوك إلى مرتبة علمية . « وإنما يتيسر ذلك بالرجوع إلى الموقف الذي منه تنبع المقولات وتؤدى وظيفتها ، وهذا الرجوع هو الذى يمدنا بأساس قيمتها وأثرها » (١) :

هذا هو الجانب المنطقي من القضايا العملية ، ولننظر الآن في جانبها الأخلاقي . وإنما قدمنا الحديث عن منطق التقدير ، لأن فلسفة ديوى منهج وطريقة قبل أن تكون مذهباً ونظاماً . وهو نفسه ينص على ذلك في فصل من كتابه « البحث عن اليقين » بعنوان «سلطان المنهج» (٢) «The Supremacy of Method . ويصور جوزيف راتنر فلسفة ديوى في ثلاث دوائر متداخلة ، الأولى هي التفكير التأملى أو المنطق أو ما يسميه ديوى فيما بعد البحث ؛ والدائرة الثانية المحيطة بها أنواع النشاط الإنسانى العملى أو النفعى أو الجمالى أو الدينى أو الأخلاقى الاجتماعى ؛ والثالثة المحيطة بهما هي العالم الحضارى الاجتماعى ، أو المجتمع من جهة هيئة نظمه . والفلسفة هي الصلة بين هذه الميادين الثلاثة بين المنطق ، والخبرة الإنسانية ، والحضارة البشرية» (٣) .

وسنكتفى بتطبيق منهج ديوى في البحث على الأخلاق .

(١) Problems of Men, p. 234.

(٢) انظر الفصل الذى كتبه هنرى ستوارت عن نظرية ديوى الأخلاقية في كتاب شيلب ص ٢٩٢ - ٣٣٣ . وانظر كتاب البحث عن اليقين .

(٣) in Schilpp — p. 49-50.